الصراع بين المجموعة العرقية والدولة
حول الانفصال، الحكم الذاتي وضمّ الإقليم

أ/ مرابط رابح
كلية الحقوق والعلوم السياسية
جامعة باتنة

الملخّــص:

يعالج هذا الموضوع أهم الأسباب التي تهدد استقرار الدولة، سواء المصنعة أو في طريق النمو، مبينا ثلاثة عناصر أساسية وهي الحركات الانفصالية والمجموعات العرقية التي تطالب بالحكم الذاتي وكذلك تلك التي تسعى إلى توحيد الأراضي أو الأقليات.

والدراسة تحلل الخلافات العرقية على المستوى الدولي، ولقد استعملنا بعض الإحصائيات للتمييز بين المجموعات العرقية التي حققت أهدافها والتي لم تحقق، وكذلك وضع الصراع داخل الدولة.

Abstract :

This study deals with the problem of conflict and conflict resolution especially ethnicity.

The goal of the essay is to tackle one of the most important aspect which threatens the stability of states: separatism, autonomy and irredentism.

مقدمة:

بعد نهاية الحرب الباردة، تغير منظور النزاعات ما بين الدول، من المنظور التقليدي للصراع الإيديولوجي بين المعسكر الشرقي والغربي، إلى منظور النزاعات داخل الدول كمنظور جديد؛ وأصبحت النزاعات العرقية أهم عامل يهدد استقرار الدول سواء على المستوى المحلى أو الدولي، خاصة ما تعلق بالحركات الانفصالية المطالبة باستقلال المجموعة العرقية عن الدولة التي كانت تقطنها وتأسيس دولة جديدة قائمة على العرقية.

وتقوم الدراسة بمعالجة الإشكالية التالية: ما هي الوسائل والأدوات التي تعتمدها المجموعة العرقية لتحقيق أهدافها؟وما هو موقف الدولة من وحدتها الترابية والاندماج الإقليمي؟

وتتمثل محاور الورقة للإجابة على التساؤل السالف الذكر في دراسة:

أولا: الحركة الانفصالية .

ثانيا:الحكم الذاتي.

ثالث: ضم الإقليم.

تتصارع المجموعة العرقية مع الدولة المضيفة من أجل تحقيق عدة أهداف، إذ يعتبر الانفصال أسمى هذه الأهداف، أي انفصال المجموعة العرقية عن الدولة وتأسيس دولة جديدة خاصة بعرقيتها. وهذا الهدف هو أخطر عامل يهدد استقرار الدولة ووحدتها، ولهذا السبب، فإن الدولة عادة ما لا تتنازل عن وحدتها الترابية، وقد يمتد الصراع بين الانفصاليين والدولة المضيفة إلى عدة سنين، مثل الحركة الانفصالية التاميلية والباسكية؛ هناك هدف آخر، وهو أقل خطورة من السابق، يتمثل في المطالبة بالحكم الذاتي أو الاستقلال الذاتي للمجموعة العرقية، سواء كان سياسيا أو لغويا؛ أما الهدف الثالث فهو توحيد الإقليم الذي يضم المجموعات العرقية، وعادة ما تطلب الدولة ضم إقليم تعتبره تاريخيا تابعا لها. بداية، سيتم دراسة تحليل الحركة الانفصالية.

1-الانفصال:

مست ظاهرة الانفصال عدة قارات في العالم ولكن بدرجات متفاوتة، وأهمها على الترتيب إفريقيا، آسيا، أوروبا وأمريكا. ويمكن القول بأنه منذ نهاية الحرب العالمية الثانية

إلى بداية التسعينات، استطاعت مجموعة عرقية واحدة تأسيس دولة مستقلة، هي بنغلاديش، عندما انفصلت عن باكستان(الدولة الأم).

والجدول التالي يوضح الحركات الانفصالية التي لم تحقق هدف الانفصال من سنة 1945 إلى سنة 1990.

الدولة	الحركة الانفصالية
الهند	الناجوز: السيخ والكشميريون
سري لانكا	تيمور الشرقية
العراق	الأكراد
اسبانيا	الباسك(1)

مع بداية التسعينات تصاعدت النزاعات العرقية الناجمة عن مطالب انفصالية، ويرجع السبب في تلك الموجات المتتالية من الحركات الانفصالية إلى انهيار الإتحاد السوفيتي ويوغوسلافيا التي تفككت، لأسباب عرقية، إلى عدة دول عرقية، هي: كرواتيا، البوسنة والهرسك وصربيا؛ ونفس الشيء ينطبق على الإتحاد السوفيتي. الجدول الآتي يبين أهم الحركات الانفصالية خلال فترة التسعينات:

الدولة	المجموعة العرقية	حالة الصراع
جورجيا	ابخازيا	مجمد
اندونيسيا	تيمور الشرقية	انفصلت
اندونيسيا	آسيه	اتفاق سلام
الهند	كشميريون السيخ ناجوز	الصراع مستمر
روسيا	الشيشان	الصراع مستمر
جورجيا	الآذريون	نهاية الصراع
اثيوبيا	اريتيريا	استقلال
السودان	جنوب السودان	اتفاق سلام
السنغال	حركة كاسامانس	اتفاق سلام

تشكل مطالب المجموعة العرقية بالانفصال عن الدولة تهديدا خطيرا لأنها تتحدى الإيديولوجية القومية التي تتبعها الجماعات المستفزة، وترمي إلى تفتيت الدولة، وبصفة عامة يتم مقاومة ذلك الاتجاه بالقوة[2]. وتنفصل المجموعة العرقية حينما تبتعد عن الدولة، وتحاول التأسيس لكيان مستقل خاص، لأن الانفصال يتضمن إنشاء دولة جديدة ذات سيادة[3]. فأية مجموعة عرقية تطالب بالانفصال، هي في الحقيقة، تعلن استقلالها؛ وعادة ما تكون الحركات الانفصالية الأكثر نشاطا هي التي تشعر بالخطر والتي تعاني من التمييز، التهميش والحرمان من المزايا السياسية والاقتصادية والثقافية التي تخضع لهيمنة مجموعة أو مجموعات أخرى داخل الدولة؛ السؤال الذي يطرح نفسه، هو هل أن التهميش والحرمان كافيان لقبول تقرير مصير المجموعات العرقية؟ وهل المجتمع الدولي مستعد لقبول الانفصال وما يترتب عنه من تهديد للأمن الدولي؟

للإجابة عن هذين التساؤلين، عالج بعض المفكرين فكرة قبول أو منع انفصال المجموعات العرقية، حيث انقسموا إلى معارضين ومؤيدين، فالمعارضون للانفصال، من أمثال بوشيط (Bucheit) وهيراكليدس(Heraclédes)، يعتقدون أن هناك أسباب أساسية لمعارضة الانفصال، هي:

1 -الخوف من البلقنة ووحدوث الانفصال المتتابع وفق نظرية الدومينو.

2 - الآثار السلبية على أنظمة الدول الديمقراطية، لأن الأقلية يمكن أن تنتهز الفرصة للانسحاب إذ لم تؤخذ أمانيها ومطالبها بعين الاعتبار.

3 - احتمال التقسيم اللانهائي للدولة، لأن هناك عدة دول غير متجانسة عرقيا، والأقاليم التي تنفصل عنها تحتوي أيضا على عدة مجموعات عرقية مختلفة.

4 - الخطر الناجم عن إنشاء دول صغيرة وغير فعالة.

5- مسألة الأغلبية التي ترى أن معظم إقليمها يتفتت ويفقد أهميته الاقتصادية والإستراتيجية.[4]

نعتقد، هنا، أن أهم سبب لمعارضة الانفصال يأتي من نظرية الدومينو، التي يحتمل أن تنجم عنها آثار سلبية على وحدة الدولة والدول المجاورة لها. فعلى سبيل المثال، إذا استطاع إقليم كردستان الانفصال عن تركيا فإن هذا يشجع أكراد العراق على المطالبة

بالانفصال عن العراق؛ الأمر نفسه ينطبق على اندونيسيا، حيث أن انفصال تيمور الشرقية وإعلان استقلالها شجع إقليم أتشيه Acech على المطالبة بالانفصال عن جاكارتا، مما قد يؤدي إلى التقسيم اللانهائي لاندونيسيا التي تتكون من عدة جزر متبعثرة. وفي حالة يوغوسلافيا، شجع انفصال إقليم سلوفييينا الجمهوريات الأخرى على المطالبة بالانفصال، حيث انفصلت مقدونيا وكرواتيا عن بلغراد. إضافة إلى أن محاولة كوسوفو الانفصال عن صربيا في التسعينات شجع الأقلية الألبانية القاطنة في مقدونيا على قيادة الكفاح المسلح من أجل الانضمام إلى دولة كوسوفو؛ ومن جهتها استقلت جمهورية الجبل الأسود عن الجمهورية الفيدرالية اليوغسلافية سنة 2006.

بناء على ما سبق، إذا كنا ملتزمين بتطبيق مبدأ تقرير المصير للمجموعات العرقية وتلبية مطالبهم فإننا سنواجه فيما بعد عدة تحديات، لأن الهويات الوطنية ستبدأ في الانتشار، ولا توجد هناك أي طريقة معقولة لتلبية كل المطالب، إذ أخذنا بعين الاعتبار الحقائق الجغرافية والديمغرافية للدولة.[5]

ونعتقد أن هناك عنصر أساسي آخر يدعم الحجج المعارضة الانفصال، يتمثل في مبدأ عدم المساس وانتهاك الحدود والوحدة الإقليمية لسيادة الدولة، وهو مبدأ عالمي وضروري لتحقيق الاستقرار العالمي، خاصة في إفريقيا تماشيا مع ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية، الذي نص على احترام الحدود الموروثة منذ عهد الاستعمار، ورغم ذلك انفصلت اريتريا عن أثيوبيا. غير أن هذا المبدأ تغير تماما في أوروبا الشرقية وفي الاتحاد السوفيتي السابق مع انهيار النظام الشيوعي القائم.

أما فيما يتعلق بالآراء المؤيدة للانفصال فتتمثل في ما يلي:

1- يمكن تبرير الانفصال في سبيل إزالة الظلم، فالمجموعة العرقية التي لها مطالب إقليمية شرعية أدمجت من طرف دول أخرى، فدول البلطيق الثلاثة أسست مطالب الانفصال بغياب وضعف الروابط والعلاقات مع الاتحاد السوفيتي، وحصلت في النهاية على استقلالها على هذا الأساس.

2- يمكن تبرير الانفصال بسبب اضطهاد أقلية معينة داخل الدولة وحرمانها من الفرص المتساوية للمشاركة السياسية ومعارضة الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان.[6] وقد

نجد بعض المجموعات العرقية تعتبر أنها تشكل أمة، وبذلك يحق لها أن تؤسس دولة خاصة بها طالما أنها تشعر بأنها مضطهدة من طرف الدولة المركزية. فالكتاليون في أسبانيا والكنديون في كيبيك، على سبيل المثال، يعتبرون أنفسهم كأمم ولديهم هويات خاصة بهم، لذلك فهم يطالبون بالانفصال وإقامة دول خاصة بهم.

وهناك مجموعة من الشروط والعوامل يجب أن تتوفر للمطالبة بالانفصال، خاصة فيما يتعلق بمكانة ووضع الإقليم الذي تقطنه المجموعة العرقية، أهمها:

1- عدم الاستقرار في المركز الذي يعني أن الدولة ضعيفة وتعيش حالة من الفوضى، وبذلك تتشكل فرصة مواتية للانفصال.

2- وجود إقليم منفصل جغرافيا عن مركز الدولة (بواسطة المياه أو من حيث المسافة)، مثل شرق باكستان سابقا (دولة بنغلاديش حاليا) البعيد نسبيا عن غرب باكستان، فالمسافة بين الإقليمين تقدر بالآلاف من الكيلومترات.

3- وجود حكومة أجنبية مستعدة لتزويد المتمردين بالأسلحة والأموال والتدريب.

4- احتمال أن تكون المنطقة منتجة للماس (مثلا)، أو المخدرات التي يمكن أن تشكل مصدرا حيويا لتمويل الانفصاليين[7]. فالمناطق التي تقطنها مجموعة عرقية وتحتوي على ثروات طبيعية يمكن أن تشكل عاملا استراتيجيا يشجع الحركات الانفصالية، فمحاولة الإيبو الفاشلة للانفصال عن دولة نيجيريا الفيدرالية وتأسيس دولة بيافرا من سنة 1967 إلى سنة 1969 كانت بسبب الثروات الطبيعية التي يزخر بها الإقليم (خاصة البترول الذي يقع في إقليم الجنوب أين يشكل الأيبو الأغلبية). فالانفصال في هذه الحالة يعني حرمان نيجيريا من أهم صادرات البلاد من العملة الصعبة، ويعني بالمقابل استحواذ الأيبو على قطاع حساس واستراتيجي في نيجيريا، ونتيجة لذلك قاومت الحكومة الفيدرالية الانفصال. نفس الظاهرة حدثت في إقليم كطنجا، الكونغو الديمقراطية حاليا، خلال الخمسينات، حيث كان يساهم الإقليم بنسبة 90% من الثروات المنجمية و60% من الدخل الوطني[8]، ونتيجة لذلك حاول الكطنجيون ثلاثة مرات التمرد على حكومة كينشازا والانفصال، لكنهم فشلوا بسبب تدخل القوات الأجنبية الفرنسية والبلجيكية والمغربية إلى جانب الحكومة المركزية.

تعتقد المجموعات العرقية أن الثروات الطبيعية تستغلها الحكومة المركزية وتحرمها من الاستفادة من الثروات الاقتصادية الموجودة في إقليمها، فقد احتج الانفصاليون البنغاليون ضد حكومة كراتشي لأنها استغلت ثروات باكستان الشرقية وحرمتهم من حقهم في السلع الأساسية (المواد الغذائية) حقهم في التعليم داخل الإقليم، وازدادت حدة التوتر سنة 1971، حينما امتنعت الحكومة المركزية عن اتخاذ أية إجراءات لمواجهة الفيضانات التي راح ضحيتها 2000 باكستاني- شرقي، ومنذ ذلك الحين، اقتنع البنغاليون أن الاستقلال السياسي هو البديل الوحيد[9].

لقد سلطت أغلب الدراسات حول الحركات الانفصالية الضوء على الانفصال عن المحيط، فالفرضيات كانت مبنية على حدوث الانفصال من محيط الدولة فقط، مثل انفصال اريتريا عن أثيوبيا، كوسوفو عن صربيا، كطنجا عن الكونغو الديمقراطية، الباسك عن أسبانيا، وكل من سلوفينيا وكرواتيا عن يوغوسلافيا. وهناك حالات نادرة جدا حدث فيها الانفصال عن المركز، أين تطالب مجموعة عرقية مهيمنة سياسيا بالانفصال، مثال ذلك هو انفصال جمهورية التشيك عن سلوفاكيا، وانفصال صربيا بعد إعادة السلطة المركزية تحت الهيمنة الصربية[10].

خلاصة القول، نرى أنه كلما كانت المجموعة العرقية صغيرة ومواردها الاقتصادية نادرة كلما كانت حظوظ الانفصال ضعيفة؛ وكلما كانت المجموعة العرقية كبيرة مقارنة بالدول كلما كانت قدرتها على الانفصال أكبر[11]، ولا يعتبر حجم السكان في الإقليم شرطا كافيا، بل يشترط أن تكون المجموعة العرقية متمركزة في إقليم أو منطقة معينة، لأن المجموعات المتناثرة والمتباعدة في عدة مناطق يستحيل عليها الانفصال.

ولمواجهة الحركات الانفصالية، فقد نصت معظم دساتير العالم على أن الدولة لها وظيفة حماية الوحدة الوطنية والاندماج الإقليمي، كما أن بعض الدساتير نصت على عدم تعديل الدستور فيما يتعلق بالمواد التي تمس الوحدة الوطنية. [12]

لقد انخفضت حدة ظهور المجموعات العرقية الانفصالية في عدة مناطق من العالم، ففي إفريقيا هناك اتجاه لتصفية المطالب الانفصالية في عدة دول، كما حدث مع الاتفاق بين الحكومة السودانية وحركة التمرد الجنوبية وحركة العدل والمساواة في

دارفور، واتفاق الحكومة السنغالية مع متمردي كاسامانس (cassamanse) واتفاق الحكومة الأوغندية والمتمردين، وفي آسيا الاتفاق بين الحكومة الاندونيسية وحركة التمرد لإقليم آشيه Aceh. أما العنصر الأقل خطورة فيما يتعلق بمطالب المجموعة العرقية فهو المطالبة بالحكم الذاتي.

ثانيا: الاستقلال الذاتي أو الحكم الذاتي

إن مصطلح الاستقلال الذاتي أو الحكم الذاتي مشتق من الإغريقية (auto) ويعني ذاتي، و(nomas) ويعني حكم أو قانون، وفي اللغة الفرنسية فإن الاستقلال الذاتي هو مرادف للاستقلال (indépendence). والحكم الذاتي يعني الاستقلالية في تسيير الشؤون الداخلية للإقليم أو المنطقة التي تتمتع بالحكم الذاتي، وعرفه سميس (Stéfao Smis) بأنها منطقة مستقلة عن الدولة وعادة ما تمتلك ثقافة أو اثنيه متميزة عن الدولة التي تنتمي إليها[13].

ويختلف الحكم الذاتي من حيث قوته ودرجته من مجموعة إلى أخرى، فهناك مثلا من يطالب بالاستقلال الثقافي، ويعني الاستقلال الكامل فيما يتعلق باللغة، التربية، التعليم والإعلام. وقد يشمل الحكم الذاتي جميع جوانب الحياة الاجتماعية، السياسية والاقتصادية ما عدا السياسة الخارجية والدفاع. [14] ويعني قيام الدولة بتخصيص جزء من إقليمها بتشريع خاص للحكم الذاتي وهذا لا ينفي وحدة السلطة في الدولة. ومن حق السلطة التشريعية أن تصدر قوانين خاصة تسري على أجزاء معينة من إقليم الدولة دون غيرها من الأجزاء الأخرى[15]، وذلك بسبب ظروف سياسية بحتة، وتكون للمجموعة العرقية سلطتها التشريعية والتنفيذية والقضائية خاصة وهي حرة في إدارة شؤونها الداخلية، وبهذا يمكن اعتبار الحكم الذاتي كميكانيزم يمنح للسكان الذين لهم خصائص ثقافية عرقية أو ميزات أخرى ويتمتعون بوضع خاص في العيش في منطقة جغرافية محددة وتشكل أغلبية في الإقليم.[16] وإذا كانت بعض المجموعات العرقية لها نفس المميزات الثقافية مع إقليم الحكم الذاتي لكنها تعيش خارج الإقليم، فإنها لا تتمتع بالحكم الذاتي مثل الألبان القاطنين في جمهورية مقدونيا في ظل النظام اليوغسلافي السابق.

أنواع الحكم الذاتي: هناك نوعان من الحكم الذاتي: 1- الاستقلال الثقافي و2- الاستقلال الإقليمي.

1- الاستقلال الثقافي: يمنح لمجموعة عرقية ذات خصائص ومميزات ثقافية وهوية مختلفة عن المجموعات العرقية المسيطرة؛ وتلعب اللغة دورا أساسيا في بروز الصراع بين الأقلية والأغلبية، فتهميش وحرمان الأقلية من لغتها تؤدي إلى المطالبة بالحكم الذاتي، وهو ما يمكن ملاحظته في تيرول الجنوبية بإيطاليا، فحسب إحصاء 1991، يتكلم سكان الإقليم اللغة الألمانية بنسبة 68% و28% بالإيطالية و4% بلغة لادين Ladin.[17] ورغم هذا التفوق الديمغرافي فاللغة الإيطالية هي المهيمنة في المجال التربوي والجامعي والمؤسساتي، مما أدى بالتيروليين إلى المطالبة بحكم ذاتي على أسس ثقافية بحتة. نفس الشيء يمكن ملاحظته عن الاستقلال الثقافي للمجريين القاطنين في سلوفانيا، إذ طالبوا بنظام تربوي منفصل في التعليم الابتدائي والثانوي، وقانون لغوي يسمح لهم باستعمال لغة الأقلية في إدارة الدولة والحكومة المحلية. [18]

ونعتقد أن منح الاستقلال الثقافي للمجموعات العرقية مثل حق التعليم واستخدام لغتها الخاصة في تسيير شؤونها اليومية والمحافظة على قيمها وتقاليدها من شأنه أن يقلل من حدة الخلافات العرقية، وهو ما يتفق حوله محللو النزاعات العرقية، فالاستقلال الثقافي هو البديل الأقل تهديدا والأقل تكلفة من الحرب الأهلية والانفصال. بعض زعماء الحركات العرقية الإقليمية يقدمون مطالبهم من منطلق الاستقلال السياسي والثقافي، وعند تحقيق تلك المطالب تتطور أهدافهم إلى المطالبة بالانفصال، وذلك صحيح في الحركات الإقليمية في المجتمعات الغربية وبعض شعوب العالم الثالث. وأهم سبب للمطالبة بالانفصال هو فشل سياسة الامتصاص التي تتبعها الدولة اتجاه مجموعتها العرقية المختلفة التي تقطن في إقليمها، وهذه السياسة تتعارض مع المجموعة التي تتشبث وتتمسك بهويتها، مما يتولد عنه نزاع بين الدولة والمجموعة العرقية، مثل صربنة إقليم كوسوفو من طرف بلغراد على حساب الأغلبية الألبانية.

2-الاستقلال الإقليمي: هذا النوع يغلب عليه الطابع السياسي البحت، وله القدرة على تلبية طموحات الأقلية العرقية عن طريق منحها السلطة السياسية، ومن جانب آخر

يحافظ على الاندماج الإقليمي وسيادة الدولة.[19] فالوظائف السياسية الممارسة في حالة الحكم الذاتي تمارس بشكل مستقل عن الدولة، فهناك نظام تشريعي، برلمان محلي، محاكم وغيرها.. باستثناء السياسة الخارجية والدفاعية التي تبقى من اختصاص الدولة المركزية (الأم)؛ هذا النوع مطبق مثلا في إقليم كتالونيا في أسبانيا وإقليم كوسوفو في جمهورية يوغسلافية الفيدرالية السابقة قبل إلغائه من طرف الزعيم الصربي ميلوسوفيتش.

بشكل عام لا تتمكن الدول التي تمنح الحكم الذاتي لإقليم من أقاليمها من حل خلافاتها وهي تعاني من عدم الاستقرار، فهناك عدة مجموعات عرقية منحت لها الحكم الذاتي لكنها تطالب بالمزيد من الاستقلالية (الانفصال)، وهو ما يوضحه الجدول الآتي حول الصراعات العرقية في الأقاليم التي تتمتع بالحكم الذاتي:

المجموعة العرقية	الدول	فترة الصراع	الوضع في عام 1992
الباسك	أسبانيا	1953- أواخر 1980	حكم ذاتي إقليمي في 80
ميسكينو	نيجار هواي	1981- 1988	حكم ذاتي إقليمي في 1990
ناجا	الهند	1925- 1975	حكم ذاتي إقليمي في 1972
السيخ	الهند	1978 حتى الآن	حكم ذاتي إقليمي استمرار الصراع
عقار	أثيوبيا	1975- 1985	حكم ذاتي إقليمي 1977
مورو	الفليبين	1972- 1976	حكم ذاتي لجزء من الإقليم 1990
سابوش	باكستان	1973- 1977	حكم ذاتي إقليمي 1970- 1973
ناميل	سرى لانكا	1975- حتى الآن	استعادة جزئية
الجنوبيون	السودان	1955- 1972	حكم ذاتي إقليمي استمرار الصراع
شان	بورما	1962-حتى الآن	استمرار الصراع
كاشين	بورما	1961-حتى الآن	استمرار الصراع
الشيشان	روسيا	1996 حتى الآن	حكم ذاتي1996"(20)

يبين الجدول أن هناك 12 حالة تم فيها منح المجموعات العرقية حكما ذاتيا، لكن فترة الصراع مع الحكومة المركزية لم تنته بل أدت إلى اندلاع الحروب. في السودان مثلا، منحت حكومة الخرطوم الحكم الذاتي للجنوبيين في سنة 1972، ورغم ذلك ظهرت حركة انفصالية جنوبية بقيادة جون جارانج، واستمر الصراع حتى إبرام اتفاق سلام في سنة 2004.

للحكم الذاتي عدة عيوب، أهمها تجزئة وتفتيت الدولة إذا ما طالبت كل مجموعة عرقية بالحكم الذاتي، وقد يحدث أن مجموعة عرقية كانت تشكل أغلبية قبل منح الحكم الذاتي تجد نفسها قد تحولت إلى أقلية بعد منح الحكم الذاتي، مما يترتب عنه شعورها بالتفرقة والحرمان. ورغم ذلك فمزايا الحكم الذاتي أكثر من عيوبها، فهو طريقة لخفض حدة التوتر داخل الدولة متعددة الأعراق، وهو وسيلة ملائمة لتلبية مطالب الأقليات؛ لكن هذا لا ينفي أن الحكم الذاتي يجب أن يمنح في حالات استثنائية فقط؛ ففي بعض الأحيان يكون منح الحكم الذاتي ما هو إلا وسيلة للمطالبة باستقلال أوسع هو الانفصال؛ فالمطالب يمكن أن تتغير من الحكم الذاتي إلى الانفصال والاستقلال، وهذا يتوقف على المفاوضات بين الحكومة المركزية والانفصاليين، فجبهة التحرير الوطني لمورو في الفلبيين (Nati lile Fronte) غيرت من مطلبها من الحكم الذاتي إلى الانفصال بعد ما صادقت الحكومة على مخطط اللامركزية[21]. ونفس الشيء انطبق على ألبان كوسوفو، وعلى الحركة الباسكية في أسبانيا.

عادة ما يكون للحكم الذاتي عدة جوانب سلبية، منها:

1- ظهور علاقة جديدة في إقليم الحكم الذاتي بين الأغلبية والأقلية التي تشعر أنها مضطهدة.

2- الخوف من منح الحكم الذاتي للأقلية يؤدى إلى خطوة أمامية نحو انفصال الإقليم.

3-منح الحكم الذاتي يؤدي إلى تهديد التدخل الخارجي من طرف دولة أجنبية لها أقلية مماثلة في تلك الدولة[22]

4- منح الحكم الذاتي يؤدي إلى اعتماد الإقليم اقتصاديا على مصادر الدولة المركزية.

5- منح الحكم الذاتي لمجموعة عرقيه معينة يؤدي إلى مطالبة المجموعات الأخرى بنفس الامتياز (نظرية الدومينو)،[23] خاصة أن هناك عددا قليلا من الدول المتجانسة عرقيا، والخوف من أن رد فعل "الدومينو" بمنح الحكم الذاتي لمجموعة واحدة سيشجع المجموعات العرقية الأخرى بالمطالبة بنفس الحقوق.

ثالثا: توحيد الأراضي أو الأقليات:

إن مصطلح (Irredentism) مشتق من الكلمة الإيطالية (terra irredenta)، واستعمل لأول مرة للإشارة إلى المنطقة الناطقة بالإيطالية التي كانت تحت الهيمنة النمساوية خلال النصف الثاني من القرن 19، وكان هدف إيطاليا هو توحيد الأقاليم التي كانت خاضعة للإمبراطورية النمساوية. فالحركة هي ضم المجموعة الواسعة من الإيطاليين القاطنين في تيرول، تريست، استيا وترانتيني إلى إيطاليا التي توحدت حديثا.[24] ونفس السياسة اتبعها هتلر الذي كانت طموحاته ترمي إلى توحيد الأقليات التي تقطن قرب الحدود الألمانية وهي بولونيا، فرنسا وتشيكوسلوفاكيا وضمها إلى الدولة الأم، وهو ما أدى إلى اندلاع الحرب العالمية الثانية.

ويعرف مصطلح ايردنتا أو ضم الأراضي والأقليات بأنه "أي إقليم تطالب دولة وطنية ذات سيادة بإدماجه مع الدولة الأم،[25] وعادة ما تحتوي قطعة الأرض التي تحاول الدولة إدماجها على مجموعة عرقية مماثلة وتتقاسم الحدود معها. وفي دول العالم الثالث، يرجع أهم سبب لضم الأقاليم والأقليات إلى الدولة الأم إلى الحدود المصطنعة التي رسمها الاستعمار حسب مصالحه الخاصة، دون الأخذ بعين الاعتبار تقسيم العرقيات المتجانسة إلى عدة دول. وقد أدى انهيار الاتحاد السوفيتي وأوروبا الشرقية والبلقان إلى زيادة مطالب إدماج الأقليات في عدة مناطق من العالم الشيوعي السابق، مثل النزاع بين أرمينيا وأذربيجان حول إقليم ناجورني كاراباخ.[26]

فالقرابة العرقية أدت إلى ضم أراضي بعض الأقاليم في البلقان وخاصة من طرف صربيا وكرواتيا والألبان، مما ترتب عنه حروب إبادة عرقية، فكرواتيا حاولت إنشاء كرواتيا الكبرى، وصربيا بقيادة ميلوسوفيتش الذي كانت أهم طموحاته ضم المجموعة العرقية الصربية التي تقطن في كرواتيا والبوسنة والهرسك وتأسيس صربيا الكبرى،

فالمطالب السابقة كانت مدعومة بأسس تاريخية وعرقية، فالدولة تلح على أن حقها الإقليمي أخذ منها عنوة وأن جزء من أمنها تنصل عنها من باقي مجتمعها.

وهناك حالات أخرى للحركة الاندماجية التي تركز على الإقليم دون المجموعات العرقية، وهذا ينطبق على أسبانيا ومطالبها باستعادة جبل طارق، وكذلك مطالبة الأرجنتين باسترجاع جزر المالوين، فسكان جبل طارق لا يريدون الانضمام إلى أسبانيا وسكان المالوين يرجع أصلهم إلى الانجليز ولا تربطهم أية علاقة قرابة مع دولة الأرجنتين، فهدف الأرجنتين هو الإقليم، وليس المجموعة العرقية، نفس الشيء يمكن قوله عن الصومال، ففي سنة 1960 كان دستورها ينص على ضم الأقاليم التي تعتقد أنها تابعة لها، وهي ثلاثة: جيبوتي على البحر الأحمر، وإقليم شمال شرق كينيا، واوجادين في إثيوبيا، وحسب الدستور الصومالي فالحكومة الصومالية مصممة على توحيد تلك الأقاليم، ولم يغير الدستور السابق إلا بعد هزيمتها في حرب الأوحاديين مع إثيوبيا.[27]

لقد أدت مطالب توحيد الأقليات وضم الأراضي إلى نشوب عدة حروب في التسعينات سواء في أوروبا وآسيا وإفريقيا ولم تستطيع تلك الدول تحقيق أهدافها: انهزام صربيا، الأرجنتين والصومال، وبقي العنف السمة الرئيسية في بعض المناطق الباسكية في اسبانيا والأقاليم الكردية في تركيا، وهناك دول حلت خلافاتها بالطرق السلمية، حيث اتفقت رومانيا والمجر على حل سلمي للخلاف حول الأقلية المجرية القاطنة في ترانسلفانيا[28].

الحركة الإيردنتية في الثمانينات والتسعينات

الدولة	الحركة
اسبانيا	الباسك
الكاثوليك ايرلندا الشمالية	المملكة المتحدة
سويسرا	الجوراسيون
روسيا	الألمان
كينيا ن	الصوماليون
الصومال	اثيوبيا
الهند	كشمير
الصين	الكازاخ
العراق	الأكراد
روسيا	الأرمن (29)

يتبين من هذا الجدول أن أغلب الحركات ترجع إلى فترة ما قبل انهيار الاتحاد السوفيتي، باستثناء روسيا.

الحركة الايردنتية سنة 1994

الدولة	الحركة	الدولة	الحركة
ارتيريا	ظفار	كرواتيا	الصرب
العراق	الأكراد	مولدافيا	السلاف
تركيا	الأكراد	ايطاليا	تيرول
اذربيجان	ارمن	لاتفيا	الروس
الهند	كشمير	يوغوسلافيا	البان كوسوفو
فرنسا	الباسك	اسبانيا	الباسك (30)
جيبوتي	ظفار	البوسنة	كروات

يتضح من هذا الجدول ظهور حركات جديدة بعد انهيار النظام الشيوعي، هي حركة، الروس، السلاف، الصرب والألبان.

خاتمة :

لقد حاول الباحث من خلال هذه الدراسة الإجابة على إشكالية محورية فحواها أن هناك عدة وساءل تتبعها المجموعة العرقية لتحقيق أهدافها وصنفت حسب خطورتها على النحو الآتي:الانفصال،ضم الإقليم والحكم الذاتي.لقد استطاعت مجموعات عرقية قليلة،باستثناء الدول الشيوعية السابقة، تحقيق الانفصال ومن بينها اريتريا، تيمور الشرقية وكوسوفو.إن الحكم الذاتي هو أقل تهديد لاستقرار الدولة مقارنة بالانفصال الذي يؤدي إلى تقسيم الدولة. إن الدولة تتمسك بسيادتها ووحدتها الإقليمية وتقمع الحركات الانفصالية، ونفس الشيء ينطبق على المجتمع الدولي وخاصة ميثاق الأمم المتحدة الذي يؤكد على احترام الحدود والاندماج الإقليمي، لائحة القاهرة المصادق عليها سنة 1966 من طرف منظمة الوحدة الإفريقية التي نصت على عدم المساس بالحدود الموروثة من عهد الاستعمار، ومعاهدة هلسنكي لسنة 1975 التي أكدت على عدم تغيير الحدود في أوروبا؛ هذا المبدأ أعيد تأكيده من طرف منظمة الأمن والتعاون الأوروبي، حيث أن النظام الدولي يفضل الاندماج الإقليمي ووحدة الأراضي لكل الدول الأوروبية.

المراجع:

1- Stephane.M.Saideman, R.WilliamsAyres ? Reuniting when it feel so good?The Cause of Irredentism Movements or Four out of Nine.Irredentism Agree:Size Does Matter Rrelatively.http//www.ciaonet.org/isa/sas01/ acceded December 20005.

2- تيد جير روبرت، ترجمة مجدي عبد الحليم، أقليات في خطر، (القاهرة:مكتبة مدبولي999) ص، 350 .

3- نفس المرجع، ص، 350.

4- Gokcek Gubrizgigi,Why Some Ethnic Conflicts Lead to Interstate war,an Investigation of the Kashmiri,Kurdish and Basques Cases.(PHD University of California December 2004)P.9.

5-Gunter Lawres and Stefao Smis, New Dimension to the Right to Self Determination, A Study of International Response to Kosovo Crisis.(Nationalism and ethnics politics Vol:6 N°2 summer 2000)p.64.

6-. Ibid, p.68

7-David Miller,Secession and the Principle of Nationality in,National Self Determination and Secession Edited by Margaret Moore.(Oxford university press 1998), p.233.

8- Ibid.p.64.

9-James.D.Fearon and David D.Latin,Ethnicity,Insurgency and Civil war.(American political science review Vol 97.N°1 2003)p.81.

10-Michael.R.Tomz, The Morality of Secession.(M.Philosophy in politics.Magdan College,Faculty of Social Studies,University of Oxford,April 1994)p.82.

11 -Ibid, p.115.

12-Daniel Conversi,The Dssolution of Yugoslavia ,Secession by the Centre in John Coakly Editors.TheTerritorial Management of Ethnic Confict.(London:Franck Cass 2003),pp.334-335.

13-Erne Jenne, A Bargaining Theory of Minority Demands.Explaining the Dog that did not Bite in 1990'S Yugoslavia.(International Studies Quarterly N°48 2004)p.737.

14-Alex Vahlas, Les Separations d'Etats, l'Organisation des Nations Unies, la Secession des Peuples et l'Unite des Etats(These Doctorat, University Pantheos Assas Paris 2,13 janvier 2000)p.312.

15- Gunters Lawers and Sefao Smis, .op.cit., p.61.
16-A.D.Smith, The Ethnic Revival in the Modern World(Cambridge University Press 1981)p.16.
17- ابراهيم عبد العزيز، مبادئ الأنظمة السياسية، الدول والحكومات.(بيروت:الدار الجامعية للطباعة والنشر2000)ص.44.
18- تيد جير، أقليات في خطر، مرجع سابق ص353.
19- Donald Horowitz,The Logic of Secession ,in Nationalism John Hutchinson and Anthony.D.Smith.(Oxford Universsity Press1994), p.226.
20- Svante.E.Cornell, Autonomy as a Source of Conflict in Theoretical Perspective.(World politics 54:2)p.246.
21- Svante.E.Cornell, Conflict Theory and the Nagorny Karabakh, Conflcti Guideline for Political Solution(Turkey:Triton publisher 1997), p.26.
22- Naom Chazan,Irredenism and International Politics.(Boulders:Lynne Riennes 1991), p.160.
23- James Mayall,Nationalism and International Society.(Cambridge University Press1990)p.57.
24- Stephan Ryan,Nationalism and Ethnics Politics, op.cit.p.163.(23)-
25- Naom Chazan,Irredenism and International Politics.(Boulders:Lynne Riennes 1991)p.160.
26- James Mayall,Nationalism and International Society.(Cambridge University Press1990), p.57.
27- Stephan Ryan, op.cit.p., 163.
28- James Mayall, Irredenism and Secessionist Challenges in Nationalism Edited by A.D.Smith and John Hutchinson.op.cit., P.270.
29- James Mayall,Irredentism and Secessionist Challenges, op.cit., p.270.
30- Ibid.pp.272-273.

.